مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

قيادة الولايات المتحدة للتحالف
ضد "داعش" تقوي إيران وتنفّر الحلفاء

فوضى الشرق الأوسط
بانتظار الرئيس الأمريكي القادم

مجلس الشيوخ الأمريكي يرفض
التدخل العسكري لمحاربة "الدولة الإسلامية"

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثانية

العدد ((١٠٦))

الأحد: ١٨ / ١ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- التحدي الإيراني يدفع الى تقارب عربي إسرائيلي | ٣

مقالات استراتيجية

- قيادة الولايات المتحدة للتحالف ضد "داعش" تقوي إيران وتنفّر الحلفاء | ٤
- فوضى الشرق الأوسط بانتظار الرئيس الأمريكي القادم | ٧
- مجلس الشيوخ الأمريكي يرفض التدخل العسكري لمحاربة "الدولة الإسلامية" | ١٤
- إنكار البنتاغون وجود خسائر بين المدنيين في العراق وسوريا نتيجة غارات التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" | ١٥

متابعات إعلامية | ٢٢

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين ال طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. ضياء عماد عبد علي

العدد [١٠٦]

التحدي الإيراني يدفع الى تقارب عربي إسرائيلي

لا توجد في السياسة صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة، وإنما توجد مصالح دائمة، مثلما صرح بذلك أحد المسؤولين البريطانيين السابقين. وستحصد منطقة الشرق الأوسط ثمار هذه الحقيقة في تبدل الخنادق والمعسكرات بين أعداء الأمس وحلفاء الغد. عزيزي القارئ الكريم، في هذا العدد من نشرة (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، أنت أمام أربع مقالات مهمة: المقالة الأولى (**قيادة الولايات المتحدة للتحالف ضد "داعش" تقوي إيران وتنفر الحلفاء**)، لكاتبه الخبير الأمني والمتخصص بقضايا الشرق الأوسط (**مايكل دوران**)، ونشره (**معهد بروكينغز**)، ويعتقد كاتبه أن الحملة الدولية ضد "داعش" أوجدت نوعا من الشراكة الصامتة بين واشنطن وطهران، وهي شراكة تصب في مصلحة سوريا ولبنان وغيرهم من أعداء واشنطن، لكنها تبعد حلفاءها الفاعلين الذين بإمكانهم فقط إضعاف جبهة داعش والانتصار عليها.

المقالة الثانية (**فوضى الشرق الأوسط بانتظار الرئيس الأمريكي القادم**)، لكاتبه (**روبرت ساتلوف**)، ونشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، عبر فيه السيد ساتلوف عن رؤيته لما تبقى من فترة حكم أوباما في البيت الابيض، ورأى أن جهود الرئيس أوباما في ترك إرث ما يصب في مصلحة السلام في الشرق الأوسط لخلفه الرئيس الأمريكي الخامس والأربعين لا يعدو أن يكون مجرد أحلام واهمة، فمشاكل الشرق الأوسط ستكون بانتظار الرئيس القادم وستضغط عليه بشدة، ولعل من أبرزها ملفات الحرب على "داعش"، والعلاقة الأمريكية - الإسرائيلية، والبرنامج النووي الإيراني، ومواقف العرب السنة، وغيرها من الملفات.

المقالة الثالثة (**مجلس الشيوخ الأمريكي يرفض التدخل العسكري لمحاربة الدولة الإسلامية**)، لكاتبه (**ديفيد فرانسيس**)، ونشرته مجلة (**الفورن بولسي**) الأمريكية المشهورة، إذ تطرق إلى رفض لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي إقرار تشريع يسمح بوجود قوات برية أمريكية على الأرض لتقاتل تنظيم داعش في العراق وسوريا، ويعتقد الكاتب أن فوز الجمهوريين في الانتخابات ربما يقلب المعادلات ويغير هذا الموقف المتخذ من قبل المشرعين الأمريكيين.

المقالة الرابعة (**إنكار البنتاغون وجود خسائر بين المدنيين في العراق وسوريا نتيجة غارات التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"**)، لكاتبه (**كريس وودز**)، ونشرته مجلة (**الفورن بولسي**)، ويركز المقال على قضية احتمال سقوط ضحايا مدنيين في العراق وسوريا نتيجة غارات التحالف الدولي ضد الإرهاب، وهؤلاء الضحايا يسقطون في وقت تنعدم فيه الحماية الوطنية لهم من جهة، وتنكر قوى التحالف الاعتراف بهم ؛ للابتعاد عن تحمل المسؤولية ودفع التعويضات لهم من جهة أخرى. وتزايد سقوط الضحايا المدنيين سيزيد حتما من مشاعر الكراهية والاستياء الشعبي اتجاه قوى التحالف الدولي.

قيادة الولايات المتحدة للتحالف ضد "داعش" تقوي إيران وتنفّر الحلفاء

مايكل دوران: زميل أقدم في مركز سياسة الشرق الأوسط، ومتخصص في قضايا الأمن في الشرق الأوسط. شغل العديد من المناصب الأكاديمية، وشغل منصب نائب مساعد وزير الدفاع ومدير رفيع المستوى في مجلس الأمن القومي.

معهد بروكينغز

٢٠١٤/١٠/٢٢

ترجمة: لقاء حامد

أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حديثه أمام الأمم المتحدة في ٢٩ / أيلول إلى مخاوف عدة، أهمها أنه يخشى أن الرئيس أوباما يقلل من أهمية العمل ضد البرنامج النووي الإيراني، وأضاف أيضا: "إن التغلب على (الدولة الإسلامية) وترك إيران على أعتاب إنتاج الطاقة النووية، هو بمثابة كسب معركة وخسارة الحرب".

وكان لدى نتنياهو سبباً وجيهاً لقرع جرس الإنذار، فتحركات أوباما الأخيرة في الشرق الأوسط تكشف أنه استغل الحملة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية "داعش"؛ من أجل زيادة التعاون مع إيران في مسائل الأمن الإقليمي. وبطبيعة الحال، فإن المسؤولين في الإدارة يرفضون أي اقتراح للتنسيق العسكري مع الإيرانيين، ولكن يبدو أنهم سيتنازلون على مضض عن ذلك، ويقرّون أننا قدمنا إشعاراً مسبقاً إلى طهران بخطط قوات التحالف قصف سوريا لمكافحة "داعش"، كما أنهم اعترفوا بالعمل ضمن قنوات سرية مع طهران؛ من أجل تجاوز النزاع فيما بين العمليات الإيرانية والأمريكية في العراق.

قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري: " نحن لن ننسق الجهود "، في إشارة إلى العميل الإيراني بشار الأسد، والحملة العسكرية ضد "داعش". وأضاف: "إننا نريد اجتثاث الصراع بالتأكيد . . . لكننا لن ننسق"، وهذا تصرف فيه مقدار من الذكاء كي لا تخسر أميركا حلفاءها التقليديين في المنطقة، الذين يرون التحالف الإيراني - الذي يضم سوريا وحزب الله - عدوهم الأساسي. الإعلام في الشرق الأوسط يزخر بقصص من الصفقات السرية بين واشنطن وطهران. ونظرا للفجوة الهائلة بين ما يدعيه الأمريكان علنا حول إيران وما يفعلوه في الخفاء، فحتى التقارير الكاذبة تحمل جواً من المعقولية.

خامنئي الشريك الصامت

الشخصية البارزة علي خامنئي، المرشد الأعلى في إيران، قال مازحا في الآونة الأخيرة أثناء فترة النقاهة في المستشفى بعد إجراء عملية جراحية، إنه يسلي نفسه من خلال تعقب أكاذيب المسؤولين الأمريكيين الذين

نفوا أية نداءات لطلب المساعدة الإيرانية، وقال: إنهم كانوا يتسولون المساعدة في الخفية، رغم إعلان جون كيري أمام العالم: "إننا لن نطلب المساعدة من إيران".

وفقا لخامنئي، رفضت إيران كل المطالب الأمريكية، لكنها سمحت بالفعل بالتنسيق العملي "اجتثاث النزاعات" مع الولايات المتحدة. في الواقع، خامنئي يعد إيران لتكون شريكا صامتا لأميركا في الشرق الأوسط، وكيري نفسه، في جلسة استماع عقدت مؤخرا في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أدلى بقيمة هذه الشراكة بالنسبة للإدارة.

السيناتور ماركو روبيو، بين أوجه القصور في الاستراتيجية الأمريكية الصارخة ضد "داعش"، وقدم كيري دفاعا مذهلا، إذ قال: "أنت تفترض أن إيران وسوريا لا تملكان أي قدرة على مواجهة "داعش". إذا فشلنا فشلا ذريعا، من يدري أي خيار قد يتخذان؟". إيران - من وجهة نظر الإدارة - ينبغي في نهاية المطاف أن ينظر إليها على أنها قوة مضاعفة للولايات المتحدة. بانيتا، الذي عمل لأوباما وزيرا للدفاع ومديرا لوكالة الاستخبارات المركزية، يروي كيف حارب هو وزملاؤه في مجلس الأمن القومي (NSC) مع الرئيس، على مدى المرحلة الأخيرة الأميركية في العراق، حيث حث مجلس الأمن القومي إلى التوصل لاتفاق مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لإبقاء القوات الأمريكية في البلاد، ورفض الرئيس. لماذا؟. قال بانيتا: لأن أوباما كان على أمل أن الآخرين في العالم يمكن أن يسارعوا إلى اتخاذ دور في تحقيق الاستقرار في العراق.

لكنه لم يحدد من هم الآخرون، ولكن مما لا شك فيه أن أوباما يفترض أن إيران هي المرشح الواضح، إذ إن استقرار العراق يصب في مصلحتها الذاتية. الرحيل السريع للقوات الأمريكية - مثلما يقول بانيتا في كتابه - أزال الولايات المتحدة عن كونها حصنا ضد الطائفية الشيعية، وأدى بصورة محتومة إلى تهميش السنة. تلك التطورات التي أهمل بانيتا الإشارة إليها، وقعت تحت مظلة السلطة الإيرانية.

سلوك أوباما ينفّر الحلفاء الإقليميين

عندما اندلعت الحرب الأهلية في سوريا، كانت سياسة أوباما متساهلة مع طهران. في عام ٢٠١٢، رفض أوباما توصية أخرى بالإجماع من مجلس الأمن القومي، وكانت هذه المرة لمساعدة المتمردين السوريين. كان هناك نفس النصيحة من حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط، الذين ازدادوا إصرارا أكثر من أي وقت مضى على أنه بات من الواضح جدا أن التدخل الإيراني كان يعطي لبشار الأسد القوة والهيمنة الفعلية، لكن أوباما تمسك بموقفه. وبذلك، ثبت بشكل فعال أن سوريا ميداناً للمصالح الإيرانية، وعليه يجب حمايتها. وبطبيعة الحال، أوباما لم يبين حساباته في مثل هذه الشروط، ولكنه ألمح إلى ذلك عندما أعرب عن معارضته لمشاركة أمريكية في حرب بالوكالة بين السنة والشيعة التي هي بمثابة حرب ضد إيران.

التصريحات الأخيرة المتهورة من قبل نائب الرئيس جوزيف بايدن تشهد أيضا على التحيز المذهل في إدارة أوباما ضد أصدقاء أميركا التقليديين في الشرق الأوسط. وفيما يخص مناقشة الأزمة السورية، بيّن بايدن باستفاضة أن "المشكلة الكبرى لدينا هي حلفاؤنا". وحتى على الأرض في سوريا، فالعمليات العسكرية التي يقودها التحالف ضد "داعش" تدعم بشكل غير مباشر أعداء الحلفاء بدءا من بشار الأسد. وفي قول مقتبس من صحيفة نيويورك تايمز لمسؤول أمريكي: "سيكون

من حماقة قوات الأسد عدم الاستفادة من الضربات الجوية التي تقوم بها الولايات المتحدة في الأساس، لقد سمحنا لهم باستخدام القوة غير المفرطة، وأن تكون غير مركزة في جميع أنحاء البلاد، فقط على أولئك الذين يهددون مراكزها السكانية".

ولتهدئة حلفاء أمريكا الذين كانوا غاضبين من التحيز الموالي لإيران في سياسة الولايات المتحدة، تعهد أوباما مسبقا بإنشاء جيش من المتمردين المناهضين للأسد في الجيش السوري الحر (FSA) لكنه لم يلتزم حقا بتعهده. الآن يلعب بنفس البطاقة الممزقة من أجل تعزيز التحالف ضد "داعش"، لكن الجنرال جون آلن، قائد قوات التحالف، أدلى بأن سبب عدم الالتزام بالقول يعود إلى أن تدريب وتجهيز هذا الجيش "قد يستغرق سنوات". بمعنى آخر، حتى بعد أن يغادر أوباما منصبه.

ما هو المطلوب من أوباما لتغيير المسار؟. هنا، تولت تركيا زمام المبادرة. إذا كان الزعيم الأمريكي يريد تركيا حليفا كامل الأهلية، وكما يصر الرئيس رجب طيب أردوغان، فيجب أن توافق أمريكا على الاطاحة بالأسد في سوريا، وهذا مطلب يضع أوباما في مأزق صعب. إذا فشل في كسب تركيا كشريك حقيقي، فإن التحالف ضد "داعش" سيكون خاوياً من حيث الجوهر، لكنه كرس نفسه بشكل واضح لتجنب هذا النوع من الحرب - على نطاق واسع - التي تطالب بها تركيا.

وللمزيد، فإن تلبية الطلب التركي يترتب عليه أيضا إفشال شراكة الإدارة الصامتة مع إيران في سوريا، وهي الخطوة التي لن تسكت طهران عنها. على سبيل المثال، قد تتعرض إسرائيل للهجوم. في الواقع، وكما كشف مؤخرا نائب وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي وحذرت طهران مباشرة من أن الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة أو حلفائها لإسقاط بشار الأسد من شأنها أن تضع إسرائيل في موقف خطر. هجوم حزب الله على القوات الإسرائيلية، في ٧ / اكتوبر كان أول إعلان عن مثل هذا النوع من العمليات منذ عام ٢٠٠٦، وذلك مما يثبت مدى خطورة هذا التهديد.

المفاوضات النووية

لدى إيران وسائل أخرى للانتقام، ومثال ذلك قيامها بتبني موقفا أكثر تمرداً في المفاوضات الجارية بشأن برنامجها النووي. وبكل المقاييس فإن تلك المفاوضات قد فشلت. ومع عدم وجود اتفاق متوقع قبل ٢٤ / نوفمبر - تاريخ انتهاء صلاحية الاتفاق المؤقت في العام الماضي - يمكن لخامنئي أن يفكر في مسارات عمل عدة ممكنة، على سبيل المثال، توسيع فترة الاتفاق المؤقت في مقابل مكافأة على شكل التخفيف من العقوبات التي من شأنها على الأقل أن تسمح لأوباما بكسب الوقت، ولكن ماذا لو طالب خامنئي بدلا من ذلك بمكافأة باهظة، أو هدد بالتخلي عن المفاوضات تماما؟

أي من هذه الخيارات من شأنه أن يعقد بشدة مسار أوباما، وتحديدا في اللحظة التي تصبح فيها الحرب ضد "داعش" عبئا. أي كان اختيار خامنئي، ففي الحقيقة أنه هو - وليس أوباما - الذي يملك المبادرة الان. وباختصار، الشراكة الصامتة لدينا مع طهران قد شجعت في وقت واحد طهران وغيرها من الأعداء ونفرت حلفاءنا، وهم الحلفاء الأكثر فاعلية لإخضاع "داعش". في غضون ذلك، فإن تلك الشراكة الصامتة ليست لم تفعل شيئا لنا فقط، بل أضعفت يدنا إلى حد كبير. باراك أوباما لا يظهر أي علامة تدل على رغبته في استخدام استراتيجيات بديلة، فلا عجب أن نتنياهو دقّ ناقوس الخطر في نيويورك.

رابط المقال: http://q9r.me/cvx9

العدد [١٠٦]

فوضى الشرق الأوسط بانتظار الرئيس الأمريكي القادم

روبرت ساتلوف: المدير التنفيذي لمعهد واشنطن
معهد واشنطن
١٦ تشرين الثاني/ ٢٠١٤
عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي

يمر الشرق الأوسط بمشاكل جمة تمثلت بالنزاع الاسرائيلي - الفلسطيني، والخلاف بين أوباما ونتنياهو، وظهور تنظيم "داعش"، والمفاوضات الإيرانية، أدت إلى تحول أوباما إلى "بطة عرجاء"، على حد وصف كاتب المقال. ومن ناحية أخرى يصفه بـ"الطائر الحر"؛ لأن أوباما سيحاول في آخر سنتين من ولايته أن يحل بعض تلك المشاكل، ولاسيما المتعلقة بعملية السلام، والنجاح في المفاوضات النووية الإيرانية.

يستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي أتعب العالم بأسره، والمواجهة التي لا تنتهي بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. فعندما برز في الآونة الأخيرة احتمال تفجير انتفاضة ثالثة بعد إغلاق إسرائيل المسجد الأقصى أمام المصلين المسلمين بشكل مؤقت رداً على رشق الحجارة على المصلين اليهود عند حائط المبكى الكائن في الأسفل، دعا القادة الفلسطينيون عندئذ إلى "يوم غضب"، ونشرت إسرائيل أكثر من (١٠٠٠) جندي من مكافحة الشغب لتكون مستعدة للتعامل مع أسوأ السيناريوهات الممكنة. وفي هذا الإطار تنافس المعلقون من مختلف الأطياف السياسية بتنبؤات تقوم على مبدأ "لقد حذرتكم" من بداية انتفاضة فلسطينية جديدة.

ومن المرجح أن يتطلب الأمر تدخلاً إلهياً أكثر تأثيراً لمنع مجموعة من المشاكل المتفاقمة في الشرق الأوسط - التوترات المتجددة بين إسرائيل والفلسطينيين والإرهاب الإسلامي والأسلحة النووية الإيرانية وهلم جرا - من الهبوط مباشرة على طاولة الرئيس الأمريكي القادم، سواء أكانت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون أم أي شخص آخر. يُذكر أن جميع المؤشرات تدل على أن الرئيس أوباما سيحاول تحقيق إنجازات عدة في آخر سنتين له في منصبه، ولا سيما من خلال تأمين ما أفادته التقارير ما يُعتقد أنه قد يكون اتفاقاً نووياً تحولياً مع إيران، إلا أن الاحتمالات الساحقة تشير إلى أن معظم هذه المشاكل ستبقى غير محلولة مع قدوم تاريخ تنصيب الرئيس القادم، وأن الشرق الأوسط سيكون مسيطراً على فترة حكم الرئيس الخامس والأربعين كما كان أثناء فترة ولاية الرئيس أوباما.

لقد وقعت أحداث الأقصى في أعقاب آخر أزمة من سلسلة الأزمات المصغرة بين واشنطن والقدس،

والتي أبعدت احتمالات إحداث تطور ملحوظ، وأتت أزمة حرب إسرائيل مع حماس التي دامت (٥٠) يوماً، حين قام البيت الأبيض - المطّلع جيداً على سياسة التحكم بإطلاق النار التي تتبعها إسرائيل ضد الصواريخ التي تُطلق من المناطق المدنية في قطاع غزة - بوضع عراقيل إدارية مؤقتة أمام العملية الاعتيادية المتعلقة بمنح إسرائيل صواريخ "هيلفاير" الموضوعة مسبقاً في المخازن. وبذلك، يكون أوباما قد زعزع ما يحب أن يطلق عليها بعلاقة التعاون في مجال الدفاع التي "لا تتزعزع" بين الولايات المتحدة وإسرائيل. هذه الأزمات زادت من حدة المشاحنات بين الولايات المتحدة وإسرائيل في غضون ثلاثة أشهر فقط. أضف إلى ذلك حقيقة أن "حماس" استهدفت إسرائيل بـ(٤٠٠٠) صاروخ خلال فصل الصيف، وأن الرئيس أوباما أعلن فعلياً في أيلول/ سبتمبر الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية" الفتّاك، المعروف أيضاً باسم "داعش"، وهو الخلافة الطموحة التي استحوذت على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا، والتي تنظر الآن إلى إسرائيل كهدف لها، إلى جانب **الأردن شريك السلام وغيره من الحلفاء العرب السنّة**، وأن هذا النمط من الأزمات يبدو غير طبيعي بشكل خاص بالنسبة لحلفاء مقربين مثل الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولم نتطرق بعد إلى الموضوع الإيراني. فالإسرائيليون وأصدقاؤهم في الكونغرس الأمريكي إلى جانب ميت رومني، غضبوا من رسالة أوباما التي لم تكن سرية جداً إلى المرشد الأعلى الإيراني، والتي أشارت إلى تنازل آخر من قبل واشنطن مع اقتراب الموعد النهائي **السابق** للمحادثات النووية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر. من جانبه، لم يُجب المرشد الأعلى آية الله خامنئي برسالة خاصة به، بل كان ردّه من خلال خطة مكونة من تسع نقاط حول "كيفية" تدمير إسرائيل، الأمر الذي لم يؤد سوى إلى تعميق الازدراء تجاه ما عده العديد على أنه سذاجة البيت الأبيض تجاه النوايا الإيرانية.

أما السؤال الذي يطرح نفسه هنا فهو: وماذا بعد؟. فمن جهة، بعد أن أسفرت انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة عن أغلبية أكبر للجمهوريين في الكونغرس الأمريكي، الذين يعتمدون مقاربة ودية تجاه إسرائيل و**معجبون برئيس الوزراء نتنياهو**، ومع تحول الرئيس أوباما إلى "بطة عرجاء" في السنتين الأخيرتين من فترة ولايته، تمتلك القدس أسباباً وجيهة تدفعها إلى الاعتقاد بأن الأسوأ قد انتهى. وفي الواقع، قد يكون الوقت مناسباً للرئيس الأمريكي لأن يقرر تجنب حوادث التصادم وجهاً لوجه مع إسرائيل، والتركيز بدلاً من ذلك - في خلال الربع الأخير من ولايته - على القائمة الطويلة من التحديات المشتركة التي تواجه البلدين.

ومن ناحية أخرى، إذا كان أوباما هو "بطة عرجاء"، فهو أيضاً طائر حر. فمع السنتين المتبقيتين له في منصبه وعدم اضطراره لخوض أي انتخابات في هذه الفترة، يتمتع الرئيس الأمريكي الآن بحرية التركيز على القضايا التي تعدها إسرائيل مهمة، من دون أخذ العواقب السياسية المحلية، أو المخاوف بشأن إغاظة بنيامين نتنياهو بصورة أكثر. ووفقاً للمسار الذي ينتهجه، قد يحتج حزبه وقد تتحرك هيلاري كلينتون بسرعة وبتأثير أكبر لتنأى بنفسها عن رئيسها الذي خدمته بإخلاص كبير كوزيرة للخارجية، ولكن الرؤساء في نهاية ولاياتهم يفكرون في الإرث الذي سيتركونه،

وليس في تحصيل تعويض من قادة الأحزاب.

ليس هناك شك في أن الانفراجة التي تغيّر من قواعد اللعبة والتي يسعى إليها الرئيس الأمريكي أكثر من غيرها هي صفقة نووية مع إيران، إذ إن اختبار إمكانية فتح صفحة جديدة مع المرجعيات الدينية الإيرانية التي تحمل لقب "آية الله" شكل عاملاً ثابتاً في سياسة أوباما الخارجية. وقد يعتقد الرئيس في الوقت الحالي أن هناك مكافأة إضافية لتحقيق تقدم ملحوظ على الصعيد النووي مع إيران، تتجلى بالتعاون ضد تنظيم "الدولة الإسلامية".

أما في ما يخص المأزق الآخر المستمر بين الولايات المتحدة وإسرائيل - أي عملية السلام في الشرق الأوسط - فقد أفادت التقارير أن الرئيس يفكر في أربعة خيارات ينوي تنفيذها في آخر أيامه في الحكم وهي: بذل جهود شاقة أخرى للتوصل إلى اتفاق يشكل تقدماً ملحوظاً بين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وإصدار ما يشبه بـ "الوصية الأخيرة" حول صنع السلام، تتجلى في خطة أمريكية يورثها أوباما لخلفه. والامتناع عن التصويت على مبادرة إقامة دولة فلسطينية في مجلس الأمن الدولي يمكن استخلاص مضمونها بشكل كبير من تصريحات الرئيس السابقة بدلاً من الاعتراض عليها باستعمال حق "الفيتو". وخوض جولة نهائية قوية من النزاع مع القدس حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وهو البند الذي يعده الرئيس ومستشاروه العقبة الأكبر في طريق التقدم الدبلوماسي، وينبغي أن يقال أيضاً، في طريق بقاء إسرائيل طويل الأمد كدولة يهودية وديمقراطية.

لكل نهج عوامل الجذب الخاصة به، حتى أن بعض هذه الأفكار لو أتت في وقت مختلف مع رئيس مختلف، قد تشكّل خطوات بنّاءة نحو السلام، ولكن في البيئة الحالية - بينما ما يزال الرئيس عباس المتردد لم يجب بعد على أسئلة الرئيس أوباما التي طرحها في آخر جولة من المباحثات حول صنع السلام التي تمت في آذار/مارس، وبينما يبدو أن الرئيس أوباما سيكون معارضاً سياسياً قوياً لخليفته تماماً كما كان الرئيس السابق جورج بوش الابن معارضاً له، وبينما يحدث تغيير في مواقف مجلس الأمن الأمر الذي قد يدفع الجمهوريين إلى بذل جهد يهدف إلى وقف تمويل هيكلية الأمم المتحدة بأكملها، وبينما يكون المستفيدان الوحيدان من المواجهة من دون أي قيود حول المستوطنات هما على الأرجح "حماس" وأقصى اليمين الإسرائيلي - كل هذه الأفكار تمهد الطريق إلى الجحيم الدبلوماسي، على الرغم من النوايا الحسنة. إن أيا من هذه الأفكار لن تحقق هدفها، وبدلاً من ذلك ستثبت كل منها إما حماقة قصوى من قبل واشنطن أو عدم جدواها وكفاءتها.

وبدلاً من هذه المحاولات لتحقيق تقدم ملحوظ - التي لن تنجح - يمكن لنهج أكثر تواضعاً أن يسفر عن أرباح هامة، إذ إن بذل جهد حقيقي للعمل مع نتنياهو وعباس لتقليص التوترات في القدس، وإحداث تحسن اقتصادي ملموس للفلسطينيين، ودعم التعاون الأمني الإسرائيلي الفلسطيني الهام والذي ما يزال قائماً بأعجوبة، وإدخال بعض الحس السليم في الديناميات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول بناء الوحدات السكنية اليهودية في القدس والمجتمعات المجاورة، ومن خلال هذه العملية، البدء باستعادة عامل الجذب السياسي لإمكانية السلام بين المجتمعين سيكون إرثاً قد يتمكن خلف الرئيس

من استثماره لتحقيق تقدم دبلوماسي. ومن بين المكونات الرئيسة في هذا السياق الاستفادة من الديناميات الإقليمية المتغيرة، ولا سيما الوفاق المتنامي بين إسرائيل والدول العربية السنية، والحملة التي تشنها السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة ضد جماعة "الإخوان المسلمين"، بما في ذلك نسختها المحلية، أي حركة "حماس".

وحيث تركز الاستراتيجية على التعاون العملي بدلاً من الانفراجات رفيعة المستوى، لن تحصد مثل هذه الاستراتيجية أي جائزة من جوائز نوبل للسلام، إلا أنها قد تذهب بعيداً إلى درجة تمنع الاضطراب غير المرحب به، الناتج عن مواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين في الوقت الذي ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تصب اهتمامها على تحقيق نتائج فعّالة في مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية". وعلى أية حال، قام الرئيس الأمريكي بذلك بالفعل.

ومع ذلك فللأسف، إن الاحتمالات ضئيلة بأن يتّبع الرئيس الأمريكي هذا النهج، فهذه المنهجيات لإدارة الأزمات التي تقوم على التدرج، والسير خطوة بخطوة، والمقاربة من الأسفل إلى الأعلى، كانت كلها غير محببة في صفوف الإدارة التي التزمت منذ أيامها الأولى بمهمة حل النزاعات. وبالنسبة إلى البعض، كان ذلك بمثابة وسام شرف، بينما كان عبارة عن لعنة بالنسبة لآخرين. وفي كلتا الحالتين، فإنه من الصعب أن نتصور أن الرئيس الأمريكي سيتبنى استراتيجية مخالفة في غسق ولايته. ففي حال رفض أوباما جميع الخيارات الأربعة الناشطة المذكورة أعلاه، فإنه على الأرجح سيتهرب من عملية السلام بشكل تام بدلاً من الاستثمار في إمكانية أقل بطولية يمكنها - كمنتج ثانوي - إصلاح ست سنوات من العلاقات المتوترة بين واشنطن والقدس.

بالنسبة إلى أولئك الذين يميلون إلى اليأس، تجدر الإشارة إلى أن الخلافات التي تبدو على وجه الخصوص متكررة وشديدة في فترتي رئاسة أوباما ورئيس الوزراء نتنياهو قد كانت عادة هي السائدة في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

وفي الواقع، وبالعودة إلى فترة تأسيس دولة إسرائيل، عندما اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان بإسرائيل بعد دقائق من ولادتها كدولة لتفرض بعد ذلك حظراً على تزويد السلاح إلى الدولة اليهودية حتى في الوقت الذي كانت تقاتل فيه من أجل بقائها، خضعت العلاقة لنوعين من التوترات التي وضعتها قيد الاختبار.

أولاً: برز التوتر الداخلي، إذ اختلفت واشنطن والقدس منذ عام ١٩٤٨، بطريقة لم تختلف بها الولايات المتحدة مع أي بلد آخر، حول النواحي الأساسية للطابع الوطني لإسرائيل، أي ما هو الحجم الشرعي للدولة؟، وأين يجب أن تكون حدودها؟، وأين هي عاصمتها؟.

ثانياً: بروز التوتر الخارجي، فمنذ تأسيس دولة إسرائيل، نظرت مجموعات قوية من مرجعيات الأمن القومي في واشنطن إلى الدولة اليهودية بوصفها مركزاً واحداً للأعباء والمشاكل والعقبات التي تعترض تطوير العلاقات ذات المنفعة المتبادلة مع أنظمة المشيخات الغنية بالنفط واللاعبين الرئيسيين الآخرين في العالمين العربي والإسلامي.

وفي ظل ظروف عادية، كان هذا المزيج من التوتر قد أنشأ منذ فترة طويلة خصومة شديدة إن لم نقل

عــداوة تامة بين الولايات المتحدة وإســرائيل، إلا أن هذيــن النظامين الديمقراطيين - أحدهما الأقدم والآخر الأكثر صخباً في العالم - تربطهما صلات عميقة بشكل ملحوظ على الصعيد السياســي والثقافــي والتاريخي والأخلاقــي والعاطفي. يُذكر أن هــذه الصلات لم تُلغِ التوترات القائمة، إلا أنها أنتجت سياستين لعبتا بفعالية دور الوسيط في هذا الإطار، وهما عملية السلام العربية الإسرائيلية التي أبصرت النور في عهد إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكســون، والتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإســرائيل الذي أبصر النور في عهــد إدارة الرئيس الأمريكــي رونالد ريغان. وكانت السياسة الأولى عبارة عن وسيلة لتحويل طبيعة النزاع العربي الإســرائيلي التي لا تؤدِ إلى نتيجة إلى وضع يفوز فيه الطرفان، يستعيد العرب في إطاره الأراضي التي فقدوهــا في الحرب، في حين تحصل إســرائيل على الســلام والأمن اللذين لطالما طمحت إليهما. أما السياسة الثانية فقد كانت وسيلة لحقن العلاقات الثنائية بمحتوى مفيد وأساســي ودفع العناصر الأكثر مضايقة نحو الهامش.

قــد يبدو غريباً قول ذلك في منطقــة لم تألف الأخبار الســعيدة، ولكن السياســتين لعبتا دوراً تخطى أقصى تخيلات رجال الدولة والبيروقراطيين الذين ابتكروهما في الأصل. وقد لا تكون عملية السلام قد أدت بعد إلى ســلام دائم في الأراضي المقدسة، بيد أنها نجحت في تقليص اندلاع مواجهة إقليمية واســعة النطاق تواجه فيها إســرائيل العالم العربي بأسره إلى صراع محدود أكثر بكثير بين مجتمعين يتنافســان من أجل السيطرة على الأراضي الواقعة غربي نهر الأردن. وفي الوقت نفســه، فإن هذا التقليص في العــداوات التاريخية فتح سبلاً للتنسيق الإسرائيلي مع الدول العربية السنية على أســاس المخاوف المشتركة بشــأن انتشــار التطرف المشــابه لتنظيــم "داعش" وطموحات الهيمنة الإيرانية.

إن ما يجعل العلاقة بين أوباما ونتنياهو تبدو مضطربة جداً على وجه الخصوص هو أنها تأتي بعد (١٦) عاماً - بعد إداراتي الرئيسين السابقين بيل كلينتون وجورج بوش الابن المختلفتين جداً - تشاركت خلالها إسرائيل وواشنطن نظرة آيديولوجية حول صنع السلام ومقاربة عملية لحل المشاكل.

وللتعبير عن الفكرة بطريقة ســاخرة - ولو قليلاً فقط - فإن وجهات النظر المنسوبة لنتنياهو، كتواصل أوباما الساذج مع الإســلاميين السياسيين بما في ذلك جماعة "الإخوان المسلمين" و"حزب العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا، وســعيه المتركز على هدف واحد يكمن في الوفاق مع إيران، ورفضه اعتبار الزعيم الفلســطيني محمود عباس مسؤولاً - بشــكل جزئي - عن الركود في دبلوماسية الســلام، ناهيك عن كراهية اليهود التي تفيض من بيانات وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية، تشــير إلى أن الرئيس الأمريكي هو مرشح متعاطف سرًّا مع الإسلاميين.

وعلــى الجانب الآخر من الصــورة، يُقال أن الرئيس الأمريكي غاضب من إذعــان نتنياهو العبوديّ لجناح إسرائيل اليميني المتشدد جداً، وإعلاناته المتكررة عن مخططات اســتيطانية اســتفزازية تبدو وكأنها موقّته بخبرة لإحراج واشــنطن، وإبداعه في إيجاد الأعذار لتجنب اتخاذ حتى أصغر الخطوات نحو التســوية مع الفلســطينيين، وإحجامه الجبان عن اســتخدام السلطة

السياسية لأي هدف آخر سوى الحفاظ على السلطة السياسية، واحتضانه من دون حرج للحزب الجمهوري، جميعها عوامل تظهر رئيس الوزراء الإسرائيلي على أنه ليس مجرد مسؤول يمكن مناورته وينفذ أوامر شيلدون أديلسون (رجل أعمال أمريكي من أكبر المساهمين والممولين للحزب الجمهوري في الولايات المتحدة)، بل كمجنِّد للإسلاميين المتطرفين من غير قصد.

وقد كانت النتيجة ست سنوات من العلاقة الشاقة المعذبة تميزت بالابتسامات الصفراء، والطعن في الظهر وتسريب الافتراءات. ومن خلال ذلك كله، من المهم ذكره أن الرئيس الأمريكي حدد ثلاث مسائل قد يتم تطويقها من خلال سوء النية في العلاقة الثنائية - وهي التعاون العسكري بين البلدين، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومواجهة المبادرات الجائرة المناهضة لإسرائيل في الأمم المتحدة - وأيّد مبادرات هامة في كل مجال من هذه المجالات. وفي هذا الصدد، جاء التمويل الأمريكي السخي لنظام "القبة الحديدية" الإسرائيلي للدفاع الجوي ضد الصواريخ بمثابة الطفل المدلل لالتزام الإدارة المتبجح بأمن إسرائيل.

ومع ذلك، ففي الواقع كانت جميع هذه المجالات مصابة بطريقة أو بأخرى بالعدوى من بيئة الجو السام للعلاقة السياسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والدليل على ذلك مثلا، هو الضجة التي أثيرت حول تسليم صواريخ "هيلفاير" خلال حرب "حماس"، واستياء الولايات المتحدة من اغتيال إسرائيل الدوري لعلماء نوويين إيرانيين كخطوة مباشرة غير اعتيادية لمنع الانتشار النووي. يُذكر أن العامل الأكثر إرباكاً في هذا الصدد كان شدة الضغط من البيت الأبيض على إسرائيل لكي تطلب من أصدقائها في الكونغرس الأمريكي قبول تنازل في القانون الأمريكي من شأنه أن يعطي الرئيس وسيلة للخروج من عملية تعليق المدفوعات إلى وكالات الأمم المتحدة التي تعترف بإسرائيل دولة مستقلة. ومن خلال كل ذلك، لم تبدُ إدارة أوباما وكأنها تدرك تماماً أن هناك عواقب استراتيجية للمشاحنات السياسية في عيون حلفائها وخصومها على حد سواء.

وعلى الرغم من كل الصداع الذي سببه له الشرق الأوسط، قد يرى أوباما أن المنطقة ليست عبارة عن رقعة شاسعة من الرمال المتحركة التي يمكنها أن تخنق ما تبقّى من طموحه، بل كأراضٍ خصبة لبناء الإرث في السنوات الأخيرة من إدارته. وعلى كافة المستويات، إن الانفراجة الاستراتيجية مع إيران قد تلبي هذا الاختبار، ولكن حتى مع بذله أفضل الجهود - على شكل تنازلات في المجالات الرئيسة من المفاوضات والاستعداد للتنازل عن نفوذ إقليمي كبير لطهران - قد لا يتمكن الرئيس من الحصول على موافقة المرشد الأعلى على الصفقة. ففي الواقع، تبرز أسباب عدة محتملة لرفض إيران الاتفاق. وفي هذه الحالة، من شبه المؤكد أن واشنطن ستفضل تمديد الاتفاق المؤقت، الذي تم تمديده بالفعل؛ بغية حفظ ماء الوجه بدلاً من الانهيار التام للمحادثات، الذي يمكن أن يؤدي إلى دوامة من العقوبات وعمليات الانتقام التي لا يمكن التنبؤ بنهايتها بطريقة مؤكدة.

وفي البيئة الحالية، تفضّل إسرائيل تمديد الاتفاق المؤقت - الذي تم تمديده كما ذُكر أعلاه - على أيّ من الخيارين الآخرين، أي اتفاق شامل ستشمل أحكامه - من شبه المؤكد - تنازلات غربية أكثر بكثير مما

يمكن أن يقبلها حتى العديد من الإسرائيليين من أكبر مؤيدي السلام، أو الانهيار الدبلوماسي الذي يمكن جداً أن ينهي العقوبات الدولية على إيران ويفتح الطريق نحو اختراق نووي. إن قدرة إسرائيل في التأثير على النتائج محدودة. هذا هو الواقع المغلف بشكل بليغ في المقابلة الذي استُخدم فيها لفظ "الجبان".

وعلى صعيد صنع السلام، يواجه الرئيس الأمريكي معضلة. فعندما تولّى منصبه قبل حوالي ست سنوات، أعلن أن هذا الأمر هو من أولويات السياسة الخارجية وعيّن زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً له، ويمكنه أن يترك منصبه مع دفعة منسقة لجعل إرثه الدائم عبارة عن تقدم بشكل من الأشكال على هذا الصعيد. إن ذلك يمكن أن يكون ثلاثياً، من خلال توليد اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو دولياً، في الأمم المتحدة، أو ثنائياً، عبر توضيح المواجهة بشأن المستوطنات بين واشنطن والقدس. ولكن اثنين من الجهود الدبلوماسية الأمريكية الكبرى قد فشلا بالفعل، وهما تجميد الاستيطان لمدة (١٠) أشهر، الذي لم يؤد سوى إلى أسبوعين من المفاوضات في عام ٢٠١٠، وجهود السلام العنيدة - إن لم نقل الخيالية - التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وعليه ربما لا يريد أوباما أن يحذو حذو بيل كلينتون، الذي كرّس العام الأخير من رئاسته ساعياً إلى ما تبيّن لاحقاً أنه حلم السلام المستحيل.

ولكن مع تزايد الأخبار السيئة، يمكن أن يكون هناك عامل إيجابي ملحوظ، إذ يمكن لبروز أزمة جديدة في الشرق الأوسط غير مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي - ظهور "الدولة الإسلامية" - أن يكون له أثر معاكس يكمن في إقناع اللاعبين الإقليميين أنفسهم بالعمل معاً وفي خلال هذه العملية، تعزيز هدف سياسي أمريكي طال انتظاره.

لقد بنى العرب السنّة وإسرائيل مجموعتهم الهادئة الخاصة من التفاهمات الاستراتيجية في السنوات الأخيرة، وهي تقوم في جزء كبير منها على خيبة الأمل المشتركة تجاه واشنطن ويغذّيها شعور بالتهديد المشترك من المتطرفين السنة والشيعة على حد سواء. وفي حين أن الأمر كان حتى الآن هادئاً وسرياً، إلا أنه ليس من الجنون أن نتخيّل أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى دبلوماسية سلام. وبالتالي، إذا سار أوباما قُدماً في فرض جهود جديدة وجريئة لصنع السلام يثبت أنها تؤدي إلى استفزاز إسرائيل وذهول العرب، قد يُواجه ما واجهه الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في عام ١٩٧٧. ففي ذلك العام اجتمع العرب والإسرائيليون - في تلك الحالة كان الرئيس المصري هو أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي هو مناحيم بيغن - لإحباط فكرة كارتر الخاطئة حول عقد مؤتمر دولي للسلام يكون مشتركاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من خلال السعي إلى وضع مبادرتهم الخاصة لصنع السلام، والتي تجلت في زيارة السادات إلى القدس. أما اليوم، فلا يجب أن نستبعد أن يقوم القادة العرب والإسرائيليين بالتفاعل في مواجهة الاشمئزاز المشترك من دبلوماسية البيت الأبيض الخرقاء من خلال خلق منصة خاصة بهم لصنع السلام الإقليمي.

ليتخيل المرء قيام العرب والإسرائيليين بالعمل معاً بطريقة لم يسبق لها مثيل من قبل لإجراء محادثات سلام، وذلك ليس بسبب مبادرة رئاسية ولكن لإغاظة مبادرة رئاسية، وهذا هو الآن إرث بحد ذاته.

رابط المقال: http://q9r.me/2g1z

العدد [١٠٦]

مجلس الشيوخ الأمريكي يرفض التدخل العسكري لمحاربة "الدولة الإسلامية"

الكاتب: ديفيد فرانسيس
مجلة السياسة الخارجية
١١ / كانون الأول / ٢٠١٤
ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار

صوتت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بتخويل استخدام القوة العسكرية ضد

"الدولة الإسلامية" لمدة ثلاث سنوات ولكنها حظرت القتال على القوات البرية الأمريكية. تم تمرير الإجراء على التصويت من خلال الديمقراطيين الذين صوتوا لصالح مشروع القانون، وأحجموا عن منح أي سلطة لاستخدام القوة العسكرية التي يمكن أن تؤدي إلى مشاركة القوات الأميركية البرية في القتال في الشرق الأوسط، وهذا يتعارض مع رغبة الرئيس باراك أوباما. وقال وزير الخارجية جون كيري في وقت سابق من هذا الاسبوع، أنه بالرغم من أن البيت الأبيض لا يخطط لإرسال قوات برية الى العراق وسوريا، يتعين على المشرعين أن لا يحدوا من خيارات أوباما و البنتاغون.

من بين الكل، جمهوري واحد فقط عارض هذه الخطوة؛ لأنها ستحد من الخيارات لاستخدام القوات. في المقابل، السيناتور راند بول يعتقد أنها لن تحد من أوباما ووزارة الدفاع بما فيه الكفاية.

إن الترخيص يسمح للرئيس باستهداف **القوات المرتبطة** بما يسمى "الدولة الإسلامية"، مما يسمح للبنتاغون بملاحقة القوات الموالية للـ"دولة الاسلامية" خارج العراق وسوريا، وقد طلب البيت الأبيض هذه الصلاحية بالذات.

وأقر المشرعون أن مجلس الشيوخ لن يكون لديه الوقت الكافي للنظر في الإذن، الذي من المفترض أن يحل محل تفويض عام ٢٠٠١، ضد تنظيم القاعدة، قبل عطلة الأعياد. وبعد أن سيطر الجمهوريون على الكونغرس في كانون

الثاني، يمكن لأوباما أن يعيد المحاولة لنيل ترخيصا أكثر انفتاحا.

رابط المقال: http://q9r.me/9qgy

العدد [١٠٦]

إنكار البنتاغون وجود خسائر بين المدنيين في العراق وسوريا نتيجة غارات التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"

الكاتب: كريس وودز (Chris Woods)، مراسل لمكتب التحقيقات في لندن. غطى أحداث العراق منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣
الناشر: الفورن بولسي(Foreign Policy)

ترجمة: لقاء حامد
عرض وتلخيص: د. حسين أحمد دخيل

المراقبون ومنظمات رصد حقوق الإنسان يطالبون الولايات المتحدة وحلفاءها لتكون أكثر انفتاحا حول من هم الذين ينفذون الضربات في العراق وسوريا، ودفع تعويضات على الفور إلى ذوي المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا، سواء كانت هذه الأعمال مشروعة أم لا. وصرح محمد علي، من مركز المدنيين في الصراعات قائلا: "ضرورة القيام بإجراء تحقيقات شفافة في جميع الادعاءات، وخلق البرامج المناسبة لمعالجة الأضرار المدنية، وهي مهمة حاسمة للولايات المتحدة وقوات التحالف التي تقود العمليات في العراق وسوريا، وتجاهل الخسائر يمكن أن يخلق موجة من الغضب والاستياء بين السكان".

أقرت وزارة الدفاع الأمريكية، أنه مع القيام بمئات الطلعات الجوية للحلفاء الموجهة ضد أهداف تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي منذ أب/٢٠١٤، فإن خطر هذه الضربات يكمن في تهديدها لحياة المدنيين وما زال هذا الخطر مستمراً، ولكن الولايات المتحدة لا تعتزم تعويض من يلقي حتفه من غير المقاتلين في العراق وسوريا، على الرغم من تأكيد مصادر موثوق بها بأن الغارات الجوية تسببت بقتل ما لا يقل عن (١٠٠) من غير المقاتلين في (١٦) أسبوع من الهجمات التي تقودها الولايات المتحدة.

وتواصل واشنطن الإصرار على أنها لا تستطيع تأكيد مقتل مدنيين من غير المقاتلين خلال الغارات الجوية للتحالف التي بلغت أكثر من (١١٠٠) غارة جوية ضد أهداف تنظيم "الدولة الإسلامية الإرهابي"، رغم وجود عدد من المدنيين تعرضوا للقتل عن طريق الخطأ، أو تعرضوا لأضرار جانبية كالعوق مثلاً، في كل من العراق وسوريا. شركاء الولايات المتحدة في التحالف الدولي ضد التنظيم في سوريا والعراق ربما وضعهم ليس أفضل لتقديم المساعدة في هذا الخصوص. وحول موقف الولايات المتحدة في هذا الموضوع أكد المتحدث باسم القيادة المركزية للتحالف، أنه **" إذا تأكد أن ادعاءات أهالي الضحايا صحيحة، فستتم معالجتها وفقا للقوانين النافذة في الدولة التي قامت بالهجوم وتسببت بالضرر ". هناك ثمانية أعضاء في التحالف - بما في ذلك الدنمارك، وهولندا، والشركاء العرب الثلاثة - يرفضون - حاليا - إعلان مشاركتهم في الغارات الجوية في كل من سوريا والعراق.** القيادة

المركزية للتحالف تُصدر معلومات عن الغـارات الجوية، لكنهـا مقتصرة على بيان ما إذا كان الحلفاء قد شاركوا في الغارات أم لا، وليس مواقع تلك الغارات.

ولتبرير القرار الخاص بالحفاظ على مواقع الضربات فـي العراق سـراً، قال متحدث باسـم قـوة الدفاع الاسترالية: **"لن نفصح عن المعلومات التي يمكن أن تكون مشـوهة وتستخدم ضدنا من قبل إعلام تنظيم (الدولة الإسلامية) الإرهابي".**

القيادة المركزيـة الأمريكية للتحالف تنقل عن قانون العدالة الأمريكي الذي مضى عليه (٧٢) عاماً، بأنه لا يبرر منـح التعويضات في العراق وسوريا، كما أكد ذلك المتحدث باسـم القيادة لمجلـة الفورن بولسي (Foreign Policy): **"إن قوات الولايات المتحدة، سـتتعامل مع الادعاءات وفقا لقانـون الادعاءات الخارجيـة الأمريكي، والذي لا يُجيز عادة دفع تعويض عـن الأضرار أوالإصابات الناجمة عن العمليات القتالية".** إن هذا القانون يمنع الجيش من دفع تعويضات عـن المدنيين الذين قتلوا في ساحة المعركة، أومن غير العسكريين الذين قتلوا عـن طريق الخطأ، أو المدنييـن المحاصرين خلال الضربات الجوية على أهداف مشروعة، على سبيل المثال، أهداف ذات قيمة عالية عسكرياً.

غير أنه في الحروب الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحـدة، خولت الحكومة العمـل بنظام تعويضات "عدم الخطأ" - الذي يعمل على منح تأمينات من دون أن تتحمـل أية جهة المسـؤولية - وذلك في الحالات التي يُقتل فيها مدنيون عن طريق الخطأ.

وقالـت ليتا تايلور، الباحثة في شـؤون الإرهاب في منظمـة (**هيومن رايتس ووتـش**): "بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها تقديم تعويضات عن الخطأ في سقوط ضحايا من المدنيين في أفغانستان، على الرغم من أن الدول ليس لديها التزام قانوني دولي مقبول للتعويض عما يسـمى بالأضرار الجانبية"، وهذه الخطوة هي الصحيحة أخلاقيا واسـتراتيجيا. وتحدث مسؤول في وزارة الدفـاع الأميركيـة إلى (Foreign Policy) علـى خلفية الموضـوع قائلاً: **"إن سـماح الكونغرس بمثل هذه المدفوعـات في أفغانسـتان وأثناء عملية تحرير العراق كانـت مؤقتة ومقتـرة على حالتي العراق وأفغانستان، ولا تنطبق على حال سوريا أو العراق اليوم"**، وهذا يعني أن الحكومة ليس لديها خيار سوى قانون الادعاءات الخارجية، كما يعتقد مسؤولون أمريكيون.

نقاش آخر دار حول الموضوع وله علاقة بهذا الطرح، حيث أشار "مركز نيويورك للدفاع عن المدنيين في حالات الصراع"، إلى تشـريع دائم أقره الكونغرس هذا العـام، مصمم خصيصا لضمان اسـتمرار دفع تعويضات "عدم الخطـأ" لضحايا أي صراع تكون الولايات المتحدة طرفـاً فيه. وصرح مدير المركز، بأن القانـون الجديد - على وجه التحديد - يهدف إلى المطابقة بين قول واشنطن في تحمل مسؤولية استخدام

القوة مع الإجراءات العملية. ويتساءل المختصون، لماذا لا يتم تطبيقه على العراق أو سوريا؟.

شركاء متعددون وأهداف سرية

على الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" عدو مشترك، إلا أن هناك نوعين مختلفين من الغارات الجوية للدول المتحالفة آخذة في الظهور في الشرق الأوسط. الدول الغربية فقط من يقوم بعمليات القصف في العراق، وهي هناك بدعوة من الحكومة العراقية التي تعد الحملة الجوية جزءاً من الجهود المكرسة لمساندتها في قتال تنظيم (داعش). في الواقع، فإن كل من وزارتي الدفاع الأمريكية والبريطانية تؤكدان على أن الغارات الجوية للتحالف تجري حاليا مسحاً استباقياً مع الجيش العراقي. أما في سوريا فقد انضمت الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية، والأردن، والإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة في قصف أهداف الدولة الإسلامية. شاركت قطر والبحرين من أول ليلة من القصف في ٢٣/ أيلول/٢٠١٤، ولكنهما لم تشاركان في عمليات القصف لاحقاً، ولم يوافق نظام بشار الأسد على هذه العمليات رغم أن دفاعاته الجوية ما زالت ساكنة.

حتى الآن، الولايات المتحدة هي التي تهاجم على جانبي الحدود، وما تزال صاحبة الدور المهيمن في التحالف. وتظهر آخر الأرقام الصادرة عن القيادة المركزية للتحالف الدولي أن الولايات المتحدة نفذت حوالي (٨٥ ٪) من الغارات الجوية للتحالف في العراق وسوريا. وعلى عكس عقوبات الأمم المتحدة في أفغانستان، فالحلفاء في الحملة المعادية للدولة الإسلامية ليسوا جزءا من أي تحالف رسمي. فهو تحالف أكثر تشتتاً، إنه **"تحالف الرغبات"**. ووفقا لمسؤول عسكري أميركي أكد أن هذا التحالف أعاد إلى الأذهان صدى غزو العراق عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن **الولايات المتحدة وضعت للتحالف معايير في استهداف الأعداء والاستخدام المناسب للقوة المميتة التي دائما ما تشكل خطراً ممكناً ويترتب عليها خسائر في صفوف المدنيين**، إلا أن تلك المعايير بقيت كإرشادات فقط.

وأخبر المتحدث باسم القيادة المركزية للتحالف الـ(Foreign Policy): "بدلا من ذلك، كل دولة مشاركة في التحالف يمكنها أن تعدل أو تكمل هذا المعايير بما في ذلك قواعد المشاركة، مع المحاذير الخاصة بها". وأضاف ايضاً، أن كل دولة من الدول الـ(١٢) المشاركة في الحملة الجوية، تعمل "وفقا للمتطلبات القانونية الخاصة بها"، فمثلا، وزارة الدفاع البريطانية أكدت لـ(Foreign Policy) أنها **" لن تضطلع بمهام (في العراق) إذا كانت لا تتفق مع قواعد الاشتباك المعتمدة في المملكة المتحدة، وقواعد الاشتباك في بريطانيا ما زالت لا يمكن للجمهور أن يطلع عليها، كما هو الحال مع كل البلدان الأخرى المشاركة في التحالف".**

لذا هناك تساؤل: كيف سيكون وضع المدنيين في حرب جوية عندما تقوم (١٢) دولة بشن غارات

جوية من (١٢) قاعدة مختلفة؟.

تصر وزارة الدفاع الأمريكية عن طريق المتحدث باسم القيادة المركزية، على أنه **"لا يوجد جيش في العالم يعمل بأقصى جهده كما نقوم به نحن لتوخي الدقة في إصابة أهدافنا، وأما الحلفاء فقد اعتمدوا إجراءات مخففة في إطار عملية الاستهداف وخلال سير العمليات للحد من احتمال وقوع إصابات بين المدنيين وأضرار جانبية".** ومع تعدد الغارات الجوية في العراق وسوريا تظهر صعوبة التحقق من هذه التأكيدات.

صعوبة إحصاء عدد القتلى المدنيين نتيجة الغارات الجوية

نفذت القوات الأمريكية غارة جوية يوم ٢٥/تشرين الأول/٢٠١٤، على معقل لتنظيم (الدولة الإسلامية) قتلت فيه اثنين من المدنيين عن طريق الخطأ، في مدينة الموصل، وهذه الحادثة هي واحدة من عشرة حوادث شنتها طائرات التحالف ،ويزعم أنها قتلت مدنيين عراقيين أو سوريين، مما يسلط الضوء على العديد من التحديات للنشطاء الذين سجلوا سقوط ضحايا من المدنيين في العراق وسوريا والمخاطر المميتة التي تفرضها الحرب الجوية على المدنيين في البلدين.

التقط المراقبون الدوليون تقارير عن الوفيات المدنية التي أعلن عنها في الموصل عن الوكالة الوطنية العراقية المستقلة للأنباء (نينا)، وهي مصدر حسن السمعة، وفقا لجماعات تتبع عدد القتلى المدنيين في العراق، لكن المراقبين يجدون صعوبة متزايدة من التحقق بشكل مستقل من ادعاءات وجود قتلى بين المدنيين.

وقالت **مارجريت كريفتز** (Margaret Griffis)، التي ساعدت في تجميع احصاءات (Antiwar.com s daily tallies‘) اليومية عن القتلى المدنيين في العراق منذ عام ٢٠٠٦: إن نوعية التقارير بشأن الضحايا تعتمد اعتمادا كبيرا على طبيعة المنطقة، **ففي المناطق التي خارج سيطرة تنظيم (الدولة الإسلامية) يمكننا الحصول على فكرة معقولة عن أعداد المدنيين الذين قتلوا، ولكن في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية لا يمكن ذلك.**

فالموصل تم احتلالها من قبل تنظيم داعش في حزيران/٢٠١٤، وأكد أحد كبار الصحافيين في بغداد - الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لدواع أمنية - للفورين بوليسي، أن وكالة الأنباء كانت تعلم بوجود ضحايا بين المدنيين نتيجة غارة جوية للحلفاء في الموصل في ٢٥/ تشرين الأول/٢٠١٤، لكننا **لم نتمكن من تأكيدها على الإطلاق**؛ بسبب أن الصحفيين المحليين أصبحوا هدفاً للقتل لتنظيم (الدولة الإسلامية)، مما يجعل جمع الأخبار عمل صعب، وتطابق عدد الإصابات في صفوف المدنيين أمر غامض لا يمكن التأكد منه.

يمكن أن تقدم التقارير اليومية الخاصة بالقيادة المركزية للتحالف بعض المساعدة: هل الأهداف التي تم ضربها هامة؟. وقال مراسل في بغداد: نحن يمكن أن نجهل ذلك، فالبيت الذي يتعرض للقصف، هل كان فارغا أم محتلا؟، هل فيه أسلحة؟. لا يمكننا أن نتأكد من ذلك.

منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights

Watch) أبلغت أيضا عن مشـــاكل كبيرة في متابعة وتأكيد تقارير عن سقوط قتلى بين المدنيين: "لقد سمعنا - على ســـبيل المثال - أن هناك عائلة واحدة قُتلت في الموصل نتيجة قصف جوي أمريكي، وحاولنا التحقق من هذا الادعاء ولكن ما يزال الوصول إلى الموصل متعذر تماما". ايريـــن إيفرز (Erin Evers)، مدير المنظمة في العراق، أكد أن تســـجيل الضحايا، يلقي المســـؤولية بشـــكل خاص على الولايـــات المتحدة وحلفائها ليعلنوا أيـــن ومتى حصلت كل غارة جوية في العراق وســـوريا، ولا سيما مع وجود مزاعم عن مقتل مدنيين.

الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية

مع (١٥) غارة جوية، ومع وجود مزاعم بأنها تسببت في ســـقوط ضحايا من المدنيـــين، تحملت الولايات المتحدة وحدها مســـؤولية هذا الهجوم. وتشير تقارير من المراقبين المستقلين أن (٤٩) أو أكثر من المدنيين قتلوا في هذه الهجمات.

ثلاثة من الســـكان الســـوريين المحليين - على سبيل المثـــال - ذكـــروا لمنظمة (هيومـــن رايتس ووتش Human Rights Watch) مقتـــل ســـبع نســـاء وأطفال في غارة للولايات المتحدة بصواريخ كروز في محافظة إدلب الســـورية في ٢٣/ أيلول/٢٠١٤، التي يزعم أنها استهدفت مجموعة خراسان. وتواصل القيادة المركزية الأمريكية إنكار أي إصابات مؤكدة بين المدنيين بسبب هذا الهجوم.

كما أن معظم أعضاء التحالف يرفض الإفصاح عن مكان قصفهم، وهذا يعني أن بعض المدنيين لا يعرفون أبدا أي بلد كان مســـؤولاً عن اسقاط القنبلة التي قتلت جيرانهم أو عائلاتهم. فقط في واحدة من هذه الحوادث الـ(١٥) المزعومة لسقوط ضحايا من المدنيين يوم ٢٦/ سبتمبر في الموصل لم تكن هناك غارات جوية حليفة في المنطقة المجاورة من قبل القيادة المركزية أو حلفائها.

الغارات الجوية بتاريخ ٢٥/ تشـــرين الأول/٢٠١٤ على مدينة الموصل - والتي زعم أنها قتلت اثنين من المدنيين - توضح بجلاء هذه المشكلة. فالغارات الجوية لدول التحالف في العراق، والتي وصلت إلى (٦٠٠) غارة حتـــى الآن في الموصل والمنطقة المحيطة بها خلال المدة ٢٤ و ٢٦/ تشرين الأول/٢٠١٤، أكدت القيـــادة المركزية القيام بنحـــو (٢٠) غارة جوية مع الدول المتحالفة معها في المنطقة.

ويعتـــرف مســـؤولون بـــوزارة الدفـــاع الأمريكية (البنتاغون)، أن ما يقومون بالإبلاغ عنه في تقاريرهم هي حوادث فردية قد تشـــمل اســـتهداف مواقع عدة. البيانات البريطانية والاسترالية وصفت هجوماً جوياً مؤخرا على مخابئ تنظيم (الدولة الإســـلامية) قرب كركوك ضم (٢٠) طائرة من ســـبع دول، و ضرب (٤٤) هدفـــا، ووصفت أن الحـــادث تضمن "ثلاث" ضربات فقط. ولا يمكـــن افتراض أن يكون ضرب هدف معين دقيقا. وبينما وضعـــت القيادة المركزية كل الغـــارات الجوية للدول المتحالفـــة معها في يوم ٢٥/ تشـــرين الأول/٢٠١٤، في منطقـــة تبعد بنحو (٤٥) ميلاً إلى الشـــمال الغربـــي من الموصل قرب ســـد المدينة، فإن تقارير أخرى لبعض دول التحالف أثبتت خلاف ذلك، إذ ذكرت وزارة الدفاع الفرنســـية أن اثنتين من طائراتها اسقطت أربع قنابل "في إحدى ضواحي مدينة الموصل" في حوالي منتصف الليل،

العدد [١٠٦]

بتوقيت العراق، في ليلة ٢٤/ تشرين الأول/٢٠١٤.

ربما هناك دول أخرى قصفت الموصل في ذلك اليوم، فالدنمارك أكدت أن قواتها الجوية أسقطت (٣٠) قنبلة في مكان ما في العراق خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/٢٠١٤، في أماكن مجهولة. وأكدت القوات الهولندية، أنها أسقطت "العشرات" من القنابل خلال الأسبوع نفسه وفي أماكن مجهولة أيضاً. وكما توضح حالة الموصل، غالبا ما يكون من المستحيل للعامة تحديد الدولة التي تقصفهم. المتحدث باسم الجيش الدنماركي برر موقف الدنمارك بأن **"إحدى الهجمات الخاصة على منطقة معينة قد يعزى مباشرة إلى الطائرات الدنماركية، ولكننا نفضل أن يُخفى ذلك بدلا من إعلانه للجمهور".**

مئات القتلى من المدنيين

هناك خطر آخر على المدنيين في العراق وسوريا، وهو تدني نوعية المعلومات الاستخبارية ما قبل وبعد الضربات الجوية. مع قليل من الجنود الأمريكيين على أرض الواقع، هناك اعتماد شبه كامل على الاستخبارات الجوية، والمراقبة، واستطلاع بعثات (ISR)، **لكن الكثير من المحللين وحتى المسؤولين الأمريكيين يقولون، أن القوات الامريكية ضعيفة جدا في توفير ما يكفي من الاستخبارات. في نهاية تشرين الأول/٢٠١٤، يكون قد مضى (١٠) أسابيع فقط على الحملة، والحلفاء قد أسقطوا بالفعل (٥٠٠) من القنابل والصواريخ في العراق وسوريا، أي أكثر مما كان عليه في أفغانستان خلال عام ٢٠١٤. وخلال المدة ذاتها، ذكر أن عدد الطلعات الجوية في العراق وسوريا مجتمعة بلغ (١١٤٠) طلعة.**

غير أن الوضع من المرجح أن يستمر في المستقبل المنظور، حيث أخبر مسؤول في سلاح الجو (ديلي بيست)، أنه بما أن **"القوات قد انسحبت من أفغانستان، سوف نحتاج إلى قوات أكثر وليس أقل، مع استدعاء عدد قليل جدا لجمع المعلومات الاستخبارية".**

فلا عجب أن يصف المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا التقييمات الحالية للضحايا المدنيين في الحرب الجوية ضد تنظيم (الدولة الإسلامية)، بأنها **"غير حاسمة".**

استمرار تأكيد القيادة المركزية الأمريكية، أنها "ليس لديها عمليات تنفيذية أو معلومات استخباراتية" تؤكد مقتل مدنيين في العراق وسوريا، على الرغم من تنفيذ أكثر من (١٠٠٠) غارة جوية حتى الآن، فإن من غير المرجح أن تكون الاحصاءات دقيقة. في الواقع، لقد اضطر حلف شمال الأطلسي في وقت لاحق إلى التراجع عن ادعاءات مماثلة لما ادعته القيادة المركزية للتحالف في نهاية الغارات الجوية على ليبيا عام ٢٠١١، بعد كشف التحقيقات أن العشرات من المدنيين قد لقوا حتفهم نتيجة الغارات الجوية لدول التحالف. ويعتقد مراقبو الحوادث أن ادعاءات القيادة المركزية ليست ذات مصداقية. فريق المملكة المتحدة الذي يتخذ من العراق مقرا لإحصاء عدد القتلى في البلد - وهو

مجموعة مراقبة مستقلة أخرى - يقدر أن ما يصل إلى (١٠٠) مدني قد لقوا حتفهم في غارات الولايات المتحدة والحلفاء على العراق.

وقال مرصد آخر لتسجيل الضحايا في العراق، أنه منذ آب عام ٢٠٠٦، هناك ما يقرب من (٦٨٠٠) مدني قتلوا نتيجة أعمال عنف في العراق، ويعتقد أن أكثر من (٢٥٠٠) آخرون لقوا حتفهم على يد تنظيم (الدولة الإسلامية) وحلفائها، وثمة (٦٠٠) أو أكثر من المدنيين قتلوا في العمليات العدوانية من قبل الجيش العراقي. ونظرا لعدم الإبلاغ وفوضى الحرب، فإنه من غير الممكن إحصاء كل من الوفيات.

في الجانب السوري، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان - وهو مجموعة اكتسبت سمعة جيدة نتيجة لتقارير متوازنة أوردتها عن الحرب الأهلية في سوريا، ويستخدم شبكة من السكان المحليين لتتبع الوفيات بين المدنيين نتيجة الأعمال الناجمة عن المسلحين وعن نظام الأسد وجماعات المتمردين، والآن الغارات الجوية للتحالف - أن أكثر من (٩٠٠) شخص قتلوا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها العرب في الغارات الجوية بين ٢٣/ أيلول و ٢١/ تشرين الثاني ٢٠١٤. هذا العدد ضئيل بالنسبة لتصرفات نظام الأسد، والذي يستهدف بشكل متكرر المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، فحسب ما قال مؤسس المرصد السوري رامي عبد الرحمن: "في أسبوع واحد فقط في تشرين الأول قتل النظام (١٨٢) مدنيا في الغارات الجوية".

وفي العراق تحولت الغارات الجوية لقوات التحالف من ساحات القتال إلى المناطق الريفية مثل جبل سنجار وسد الموصل لضرب معاقل تنظيم (الدولة الإسلامية)، مستهدفة في كثير من الأحيان نفس المواقع. وعندما أعلن تنظيم (الدولة الاسلامية) أن مدينة الرقة السورية عاصمة له، أصبحت هدفا للقصف العشوائي من قبل نظام الأسد مؤخرا، مما أسفر عن مقتل ما يصل إلى (٢٠٠) مدني. وبعد أيام، نفذت القوات الأمريكية غارات جوية متعددة على تلك المدينة، على الرغم من عدم وجود أية تقارير عن غير المقاتلين الذين قتلوا في هذه الهجمات. وفي الوقت الذي يشهد عدم توافق بين الأسد والحلفاء العرب والقوات الغربية بشأن عمليات التحالف، فالغارات الجوية في العراق تجري على مرأى ومسمع وإقرار من الحكومة العراقية، كما أبلغت كل من القيادة المركزية ووزارة الدفاع البريطانية الـ(Foreign Policy). وهذا يعني عدم الاهتمام بحماية المدنيين.

المراقبون ومنظمات رصد حقوق الإنسان يطالبون الولايات المتحدة وحلفاءها لتكون أكثر انفتاحا حول من هم الذين ينفذون الضربات في العراق وسوريا، ودفع تعويضات على الفور إلى ذوي المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا، سواء كانت هذه الأعمال مشروعة أم لا. وصرح محمد علي، من مركز المدنيين في الصراعات قائلا: "ضرورة القيام بإجراء تحقيقات شفافة في جميع الادعاءات، وخلق البرامج المناسبة لمعالجة الأضرار المدنية، وهي مهمة حاسمة للولايات المتحدة وقوات التحالف التي تقود العمليات في العراق وسوريا، وتجاهل الخسائر يمكن أن يخلق موجة من الغضب والاستياء بين السكان".

رابط المقال: http://q9r.me/2h1l

العدد [١٠٦]

خطة أمريكا لدعم الإرهاب وإسقاط الجيوش العربية في الشرق الأوسط

صحيفة الأهرام المصرية

تمر منطقة الشرق الأوسط بأخطر مراحلها في الوقت الحالي، فبعد ثورات الربيع العربي تعرضت المنطقة لهجمة شرسة من جماعات إرهابية تحاول أن تسيطر على مجريات الأمور، والدخول في عمليات اقتتال مع الجيوش النظامية كما يحدث في سوريا والعراق وليبيا، وبجانب الحرب الشرسة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة.

كل ما يحدث هدفه تغيير الوجه الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وتقسيمها إلى دويلات؛ لتبقى إسرائيل القوى الوحيدة في المنطقة، وتستطيع الولايات المتحدة أن تتمتع بالقدر الأكبر من ثروات تلك المنطقة الحيوية.

وإذا نظرنا بعمق إلى توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط نجد أنها تنفذ خططا طويلة الأجل من أجل تدمير القوة العربية كاملة وتفتيت الدول لدرء أي مخاطر عن مصالحها بمساندة بعض دول المنطقة، وبخاصة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الموسع، والقضاء على محور الشر الذى أعلن عنه من قبل الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في عام ٢٠٠١، بعد أحداث ١١ / سبتمبر، وكان يقصد وقتها العراق وإيران وسوريا.

واستطاع البنتاغون الأمريكي أن يضع خططه من أجل الوصول لذلك الهدف من خلال تدمير الجيوش العربية وجعلها بلا قوة قد تعمل على مواجهة أي خطط ترغب في تنفيذها، وجاءت البداية في عام ٢٠٠٣، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق. ومع تعيين بول بريمر كأول حاكم أمريكي للعراق، قام باتخاذ قراره الأول بحل الجيش العراقي، وهو الأمر الذى لم يحدث في أي دولة في العالم من قبل، فالجيش يعنى هوية الدولة، كما يعنى الاستقرار لها ومواجهة أي عمليات داخلية أو خارجية، وحتى لو كان منكسرا بعد حرب، لا يمكن أن يتم حله إلا لو كان هناك أسباب تهدف إلى ذلك، وهى أسباب تصب جميعها في مصلحة الولايات المتحدة، وأهمها جعل العراق بلا هوية لإعادة تشكيلها من جديد والعمل على تقسيمها دون أية مقاومة، إلا أن المخطط الأمريكي ازداد شراسة مع دخول تنظيم القاعدة في الأراضي العراقية، وتم تدمير ما تبقى من كيان وهوية الدولة العراقية، مما جعل العراق تبتعد عن الصورة الإقليمية ؟، بعد أن كان قوة مؤثرة بشكل كبير فيها .

لم يتوقف المخطط الأمريكي الجهنمي عند هذا الحد فقط، بل إنها قامت في عام ٢٠٠٤، بإقرار مشروع الشرق الأوسط الموسع فى قمة الثماني، ثم من بعده في قمة اسطنبول لحلف الناتو، بحيث جعلت للحلف مهام أمنية واستراتيجية داخل المنطقة؛ من أجل أن تكون له

الغلبة من خلال إعادة نشر قواته في مواقع استراتيجية، مثل البحر الأحمر والخليج العربي وقواعد عسكرية في دول أخرى.

وخلال تلك الفترة بدأت الإدارة الأمريكية بفتح قنوات اتصال مع بعض القوى المعارضة في بعض الدول العربية لتكون موالية لها في حال تنفيذ أي ثورات بعد إعلان كوندليزا رايس - وزيرة الخارجية الأمريكية في الإدارة الأمريكية السابقة - عن مصطلح الفوضى الخلاقة الذى يجب أن يتم تنفيذه في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، وحاولت الإدارة الأمريكية أن يكون لها حلفاء في حال حدوث ثورات عربية، التي كانت تخطط لها الولايات المتحدة لإعادة تشكيل المنطقة، كما ترغبها لحماية مصالحها وجعل إسرائيل هي القوة الوحيدة ومن ثم القضاء على القوة العربية المهددة لها.

وجاءت بعد ذلك ثورات الربيع العربي لتجد الولايات المتحدة دورا أكبر لها لتكون نصيرا للديمقراطية في الشرق الأوسط، وهو الظاهر، من خلال تصريحاتها التي دائما ما يطلقها القيادات في الإدارة ، أما الخفي منها، فهي تهدف إلى تنفيذ مشروعها الكبير من خلال تدمير مؤسسات الدول، ثم تدمير الجيوش العربية، وإفقاد الدول على تحديد مستقبلها مفردة، وتجعل من الولايات المتحدة وصية عليها تنفذ تعليماتها التي هي في الغالب تدمير لكل ما هو قوى في تلك الدول مثلما حدث في النموذج العراقي، وهو ما يظهر جليا في تعامل الإدارة الامريكية مع الملف السوري، فبرغم ما يفعله النظام من قتل وذبح للمدنيين، إلا أن الولايات المتحدة جاءت لها فرصة ذهبية لتدمير الجيش السوري تماما، من خلال تسليح المعارضة وإدخال البلاد في حرب أهلية، وتتحول الثورة من سلمية إلى دموية يقتتل فيه الجانبان، وفى النهاية تخرج سوريا مهلهلة بلا جيش، مدمرة اقتصاديا، وبها صراعات طائفية.

وكذلك الحال مع ليبيا ومصر، لتكون النتيجة فوضى اثنية ومذهبية تعيد تقسيم المنطقة ... وعلى أي حال، فإن اختلاف التعبيرات بين الشرق الأوسط الكبير أو الجديد أو الموسع في السياسة الخارجية الأمريكية تزامن مع تدشين مشروع خط أنابيب النفط)باكو - تبليسى جيهان(، في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أن عبارة "الشرق الأوسط الجديد" وصلت إلى أوجها، في تصريحات وزيرة خارجية أمريكا ورئيس وزراء إسرائيل، في عز الحصار الإسرائيلي للبنان في العام ٢٠٠٦، بدعم إنجلو - أمريكي، يوم أبلغا أولمرت ورايس وسائل الإعلام العالمية، أن "مشروعاً لخلق شرق أوسط جديد، قد انطلق من لبنان.

هذا الإعلان شكل تأكيدا لوجود خريطة طريق عسكرية بريطانية - أمريكية - إسرائيلية. هذا المشروع الذى كان في مراحله التحضيرية منذ سنوات عدة يقضي بخلق قوس من عدم الاستقرار والفوضى والعنف، تمتد من لبنان إلى فلسطين وسوريا فالعراق، والخليج العربي وإيران وصولا إلى حدود أفغانستان الشرقية والشمالية، مرورا بدول شمال أفريقيا.

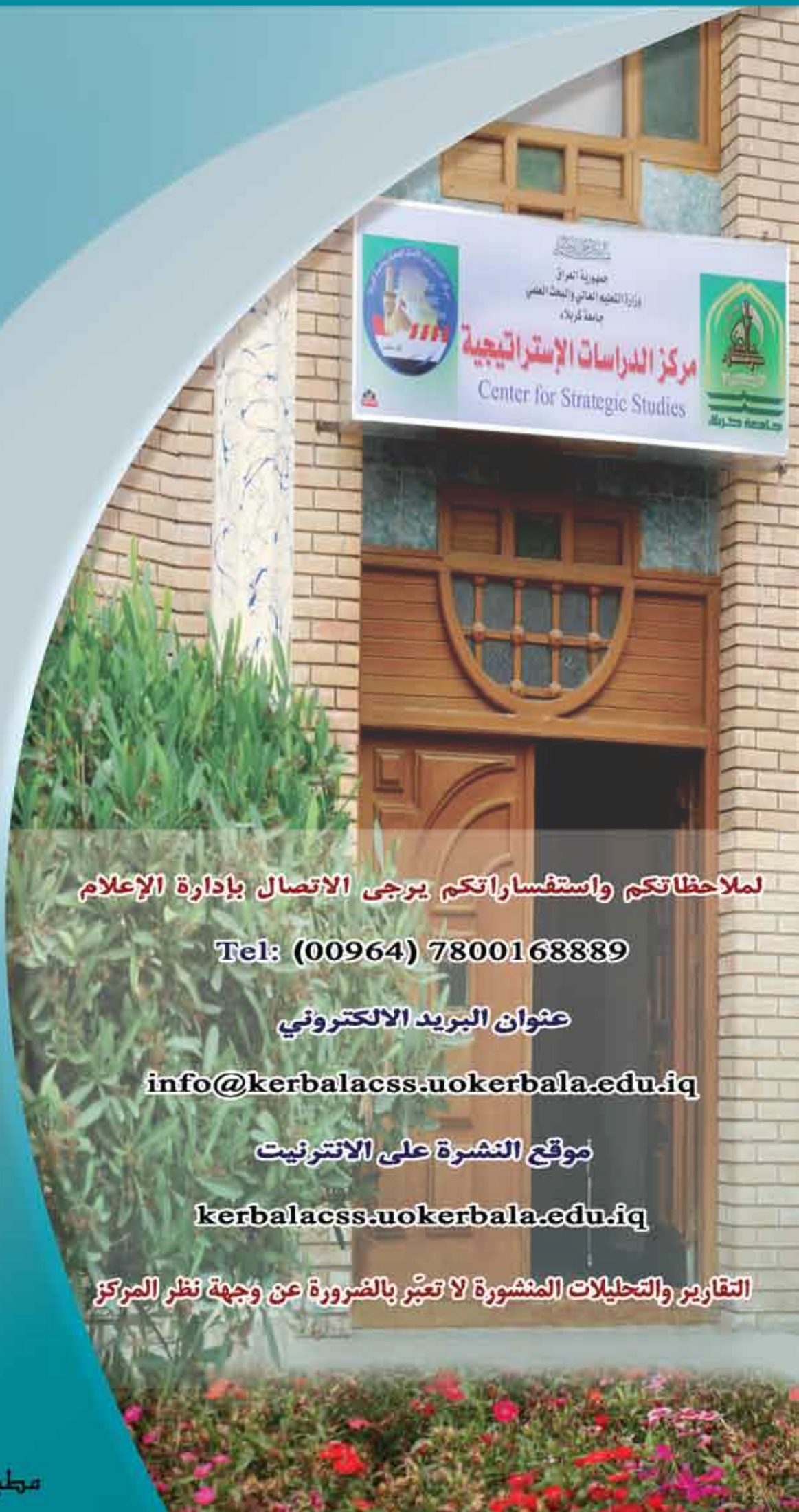

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء